إيمان ناجح
دكتورة في القانون العام
والعلوم السياسية

الجبايات الترابية
ومطلب تحقيق الاستقلال المالي للجماعات الترابية بالمغرب

الكتاب الأول

الطبعة الأولى

الفهرس:

مقدمة..... 1

الفصل الأول: ماهية الجبايات الترابية..... 9

المبحث الأول: مسار تطور النظام الجبائي الترابي..... 13

المطلب الأول: المنظومة الجبائية الترابية في المغرب ما قبل الحماية 13

الفرع الأول: الجبايات ذات الطابع الديني والسيادي..... 14

الفقرة الأولى: النظام الضريبي الإسلامي.....15

أولا: الزكاة.....15

ثانيا: الجزية.....17

ثالثا: الخراج 19

الفقرة الثانية: الجبايات السيادية.....20

الفرع الثاني: الجبايات ذات الطابع التجاري والجمركي..... 24

الفقرة الأولى: الجبايات التجارية 24

الفقرة الثانية: الجبايات الجمركية 26

المطلب الثاني: الجبايات الترابية في مغربي الحماية والاستقلال 29

الفرع الأول: الجبايات الترابية على عهد الحماية.....30

الفقرة الأولى: الجباية الترابية ومعاهدة الجزيرة الخضراء.....30

الفقرة الثانية: الجبايات الترابية وتشريعات الحماية.....32

الفرع الثاني: الجبايات الترابية في عهد الاستقلال..... 34

الفقرة الأولى: تشريع 23 مارس 1962 الخاص بالأداءات والرسوم البلدية 34
الفقرة الثانية: تشريع 21 نونبر 1989 أو القانون رقم 30.89 36
الفقرة الثالثة: تشريع 30 نونبر 2007 أو القانون 47.06 42
الفقرة الرابعة: مستجدات القانون رقم 07.20 الخاص بجبايات الجماعات الترابية 46
المبحث الثاني: الإطار القانوني للجبايات الترابية..... 49
المطلب الأول: أهداف الإصلاح الجبائي الترابي ومبادئه في ظل القانون رقم 47.06. 49
الفرع الأول: الأهداف العامة للإصلاح الترابي في ظل القانون رقم 47.06.....49
الفقرة الأولى: الأهداف الاقتصادية للإصلاح الجبائي الترابي 50
الفقرة الثانية: الأهداف المالية للإصلاح الجبائي الترابي 51
الفقرة الثالثة: الأهداف القانونية للإصلاح الجبائي الترابي 52
الفرع الثاني: المبادئ المرجعية للإصلاح الجبائي الترابي..... 54
الفقرة الأولى: التبسيط الكمي للجبايات الترابية.....55
الفقرة الثانية: مبدأ مطابقة الجبايات الترابية وملاءمتها 57
1- تبسيط الجبايات الترابية وتحسين مردوديتها:.....58
2- مطابقة الجبايات الترابية لإطار اللامركزية:.....58
المطلب الثاني: البنية العامة للجبايات الترابية..... 59
الفرع الأول: الجبايات الترابية المنظمة بالقانون رقم 07.20 60
الفقرة الأولى: الرسوم الترابية المستحقة لفائدة الجماعات.....60

أولا: الرسم الترابي المدبر من طرف المصالح التابعة للمديرية العامة للضرائب.. 61
ثانيا: الرسوم الترابية المدبرة من طرف المصالح الخزينة العامة للمملكة..... 69
ثالثا: الرسوم الترابية المدبرة من طرف المصالح الجبائية التابعة للجماعات الترابية 81
الفقرة الثانية: الرسوم الترابية المستحقة لفائدة العمالات والأقاليم والجهات... 101
أولا: الرسوم الترابية العائدة للعمالات والأقاليم 101
ثانيا: الرسوم الترابية العائدة للجهات 106
الفرع الثاني: الجبايات الترابية المنظمة بالقانون رقم 39.07 110
الفقرة الأولى: الأهداف العامة للقانون رقم 39.07 111
الفقرة الثانية: البنية العامة للرسوم الترابية المنظمة بالقانون رقم 39.07..... 114
أولا: الرسوم الترابية ذات الطابع العقاري 114
ثالثا: الرسم المفروض على شغل الأملاك الجماعية العامة مؤقتا لأغراض البناء .117
ثانيا: الرسوم الترابية ذات الطابع التجاري والخدماتي..... 119
الفصل الثاني: الجبايات الترابية ومطلب تحقيق الاستقلال المالي الترابي 139
المبحث الأول: المنظومة الجبائية للجماعات الترابية ومطلب الاستقلال المالي الترابي..... 141
المطلب الأول: الاستقلال المالي الترابي من دستور 2011 إلى القوانين التنظيمية.. 142
الفرع الأول: الاستقلال المالي الترابي بواسطة مضامين دستور 2011..... 142
الفرع الثاني: الاستقلال المالي بواسطة مضامين القوانين التنظيمية..... 145
المطلب الثاني: التدبير الحر وسياسة تحقيق الاستقلال المالي الترابي..... 149

الفرع الأول: مضمون ونطاق التدبير الحر للجماعات الترابية 151
الفقرة الأولى: الاستقلال المؤسساتي 151
الفقرة الثانية: الاستقلال الوظيفي 152
الفقرة الثالثة: الاستقلال المالي 154
الفرع الثاني: القيود الواردة على مبدأ التدبير الحر 156
الفقرة الأولى: القيود الدستورية الواردة على مبدأ التدبير الحر 157
أولا: وحدة الدولة والإقليم 157
ثانيا: مبدأ التعاون والتضامن 158
الفقرة الثانية: القيود المرتبطة بالقوانين التنظيمية 159
أولا: ربط مبدأ التدبير الحر بالتحديد التشريعي وبرقابة المحكمة الدستورية .. 159
ثانيا: المراقبة الإدارية والسلطات الواسعة لممثل الدولة ومبدأ التدبير الحر.... 161
المبحث الثاني: عوائق تنزيل الاستقلال المالي الترابي 162
المطلب الأول: واقع الاستقلال المالي للجماعات الترابية 163
الفرع الأول: الإشكالات المرتبطة بغياب الاستقلال المالي الترابي 164
الفقرة الأولى: ضعف الموارد المالية 164
الفقرة الثانية: دور السلطة الجبائية في مظاهر الاختصاص الجبائي الترابي.... 168
الفرع الثاني: النفقات الإجبارية ومطلب الاستقلال المالي الترابي 170
الفقرة الأولى: تأثير النفقات الإجبارية في استقلالية الجماعات الترابية 171
الفقرة الثانية: التدخل الكلي للسلطة المركزية في مسطرة إعداد الميزانية 173

الفقرة الثالثة: إشكالية توزيع الاختصاصات بين الدولة والجماعات الترابية ...173
المطلب الثاني : القرار الجبائي والعدالة الجبائية كآلية للاستقلال المالي الترابي 176
الفرع الأول: دور القرار الجبائي في تحقيق الاستقلال المالي الترابي. 176
الفقرة الأولى: تعريف القرار الجبائي 177
الفقرة الثانية: مظاهر الاستقلال المالي الترابي بواسطة القرار الجبائي..... 178
أولا: سلطة الجماعات الترابية في تسعير رسومها الجبائية 179
ثانيا: آليات تسعير الجماعات الترابية لرسومها 180
الفرع الثاني: العدالة الجبائية الترابية وتنزيل الاستقلال المالي الترابي 182
الفقرة الأولى: النظام الجبائي الترابي ومحاولة تحقيق العدالة الجبائية الترابية 184
أولا: الإخبار عند فحص محاسبة الرسوم الترابية 184
ثانيا: الإخبار عند تصحيح الرسوم الترابية..... 185
أ: المسطرة العادية لتصحيح الرسوم الترابية..... 185
ب: المسطرة السريعة لتصحيح الرسوم الترابية..... 187
ثالثا: حق الملزم في المنازعة أمام الإدارة والقضاء 188
الفقرة الثانية: الفرض الجبائي الترابي ونسبية العدالة الجبائية 190
أولا: تنامي الباقي استخلاصه..... 191
ثانيا: ارتفاع الضغط الجبائي..... 192
خاتمة..... 195
المراجع..... **199**

إيمان ناجح

دكتورة في القانون العام والعلوم السياسية

تحتل الجبايات الترابية مكانة أساسية ضمن الموارد المالية للجماعات الترابية، ففي ظل الأدوار الجديدة لهذه الأخيرة ضمن بنود دستور 2011، جعلت من الجماعة الترابية مقاولة تعتمد على التدبير الحر والتعاون والشراكة بين مختلف الوحدات اللامركزية، حيث لن يعد دور الجماعات الترابية مقتصرا على الجانب الإداري بل أصبح مستحضرا لمفهوم التنمية على المستوى الترابي، وتبعا لذلك أضحى تحسين مكانة الجبايات الترابية ضمن مصادر تمويل التنمية الترابية مسألة ضرورية. هذا وتؤدي الجماعات الترابية دورا مهما في دعم موارد الجماعات الترابية، نظرا لأهمية مردوديتها مقارنة مع باقي وسائل التمويل الأخرى، لكونها أداة لتحقيق التنمية الترابية ودعامة أساسية لبناء الديمقراطية الترابية.

ويعد الاستقلال المالي للجماعات الترابية، مدخلا رئيسا لتجسيد حرية الجماعات الترابية في تدبير شؤون وحدتها الترابية، انطلاقا من تعبئة الموارد المالية مرورا باختيار البرامج التي تعكس متطلبات الساكنة الترابية وصولا إلى حرية توظيف تلك العائدات المالية، وإستثمارها، فهو الوسيلة الحاسمة لقياس درجة التنظيم اللامركزي، وملامسة التطلع لدى المشرع سواء من حيث إقرار خيار اللامركزية أم من حيث أجرأته على الواقع، في إشارة للعلاقة الجوهرية بين التنصيص القانوني، أيا كان مستواه، والممارسة العملية. ويكتسي الخيار اللامركزي بالمغرب عمقا تاريخيا من خلال التجارب التي شهدها هذا المجال، والتي توفر أرضية مساعدة على تقييم حقيقة هذا الخيار لاسيما بالاستقلال المالي، فضلا عن التحولات التي يعرفها بلدنا عبر بوابة الوثيقة الدستورية لسنة 2011 والقوانين التنظيمية للجماعات الترابية، كونها مداخل أساسية لتقييم واستشراف أفق التجربة اللامركزية في ظل المشروع الطموح المعلن عنه، والمتمثل في الجهوية المتقدمة.

مكتبة دار السلام

الثمن 100 درهم

9 789920 230056

الهاتف - الفاكس : 05 37 72 58 23
Site web : www.darossalam.ma
E-mail : contact@darassalam.ma